الفصل الثالث

النموذج الاستهلاكى
وعصر البترول

١

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٤٥، حدثت ظواهر جذرية فى المجتمع العربى كانت من أبرزها ظاهرتان:

١ - التحرر السياسى.

٢ - ظهور البترول.

وهما ظاهرتان تعدان فى مظهرهما الخارجى حركة دفع للتاريخ العربى، فالتحرر يعنى أن يصدر القرار من داخل المجتمع دون أن تكون هناك عوامل ضغط خارجية.

والبترول يعنى توافر قدر من الأرصدة المالية يتيح للقرار السياسى أن يتشكل على أرض الواقع.

٢

ولكن يبدو أن الصراع بين حضارة الشرق، ممثلة فى الحضارة العربية الإسلامية، وبين حضارة الغرب، ممثلة فى الحضارة الأوربية الغربية، صراع أزلى، يشبه صراع البقاء بين الكائنات الحية.

قد تتغير الأسلحة، وقد تتبدل الأقنعة، ولكن يظل جوهر الصراع قائما. حدثت بعد الحرب العالمية الثانية متغيرات دولية فاتخذ الصراع صورة مغايرة، وإن ظل فى جوهره كما هو.

٣

ودخل العالم فى صراع من نوع جديد، يتطلب لغة جديدة، تختلف عن اللغة التقليدية.

٤

كان المؤرخ قبل الحرب. ممثلا فى عبدالرحمن الرافعى، يتحدث عن بطش الاستعمار، ويرصد الحركات القومية، ويسجل دور البطولة عند أحمد عرابى، وسعد زغلول، ومصطفى كامل، ومحمد فريد، وغيرهم ممن كانوا يجيدون الخطب، ويدبجون المقالات، وينشئون الصحف ويحركون مشاعر الجماهير، لكى تواجه الأساطيل والأسلحة والثكنات العسكرية.

٥

وبعد الحرب تغير كل شىء، واختلفت اللغة، لم تعد هناك أساطيل ولا أسلحة ولا ثكنات عسكرية، تستفز جهاز المناعة عند الشعوب وتثير الحماسة، وتبرر الخطب، وتدبيج المقالات، أصبح كل شىء يتسلل بنعومة، فيتخدر الجسم، ويصيب جهاز المناعة نفسه.

٦

ومن الغريب أن كثيرًا من المؤرخين لا يزالون يفكرون بطريقة تقليدية، ويرددون لغة عبدالرحمن الرافعى، ويتحدثون عن ثورات القاهرة وعن زعماء الإصلاح، وعن إصلاحات محمد على، وإنجازات اسماعيل، وعن الحركات القومية، وعن ثورة سنة ١٩١٩، وعن أعقاب الثورة، وكأن التاريخ يقف عند حدود ما هو مسطر فى الكتب.

٧

ومن الغريب أيضا أن كثيرا من المفكرين لا يزالون يتحدثون عن مراحل التاريخ الخمس، وعن منطق التاريخ، وعن فائض القيمة، وعن احتكارات البورجوازية، وعن ثورة البروليتاريا، وكأن التاريخ قد وقف أيضا عند تحليلات ماركس فى أواخر القرن التاسع عشر.

٨

الأولون يركزون على البنية الفوقية، ويتحدثون غالبا عن الزعامة الفردية، ويتجاهلون إلى حد كبير العنصر الاقتصادى، أما الآخرون فيركزون على العنصر الاقتصادى ولكنهم يقفون عند حدود ما حفظوه من نظريات ولا يتجاوزونها إلى المتغيرات الدولية الجديدة، وعلى رأسها ظهور عنصر البترول.

٩

إن الصراع الدولى الراهن لم تعد تحركه بالدرجة الأولى خلفيات عقائدية ولا مبادئ أيديولوجية، ولا زعامات فردية.

إن عصر الملاحم والبطولات وعصر المشروعات الكبيرة قد أخذ يتلاشى، ليفسح الطريق امام المصالح المباشرة والهدف المطروح فى الآن، والذى يتغير مع تغير الآن، وامام التكتلات التى تخلق زعامات من نوع جديد.

١٠

وأيضا فإن الصراع الدولى الراهن، لم يعد كما فهمت الماركسية صراعا تحركه مصالح طبقية بالدرجة الأولى.

إن التغيرات الدولية التى اكتسحت عالم ما بعد الحرب، وامتدت إلى المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى والعالم الثالث، جعلت مفهوم الطبقية الذى كان سائدا فى فترة ما قبل الحرب يتبدل، ولم تعد عبارة «يا عمال العالم اتحدوا» ذات مدلول محدد ومفهوم، فليست هناك أهداف مشتركة يمكن أن تجمع عمال العالم، إن هناك عمالا فى أوروبا وعمالا فى أمريكا، وعمالا فى روسيا، وعمالا فى السعودية، وعمالا فى موريتانيا ولكل ظروف خاصة تباعد بينهم.

عمال أوروبا مثلا قد ارتبطوا بالمد الاستعمارى، وربطوا رفاهيتهم بالمكاسب التى كانوا يحققونها خلال المستعمرات فى آسيا وأفريقيا.

وعمال أمريكا قد ارتبطوا بالشركات الاحتكارية، والتى مثلت استعمارا من نوع جديد يستنزف موارد العالم مقابل إغراق السوق فى مواد استهلاكية.

وعمال السعودية فى وضع من الرفاهية، يجعل أهدافهم تختلف جوهريا عن أهداف العمال فى موريتانيا مثلا.

١١

إن عالم ما بعد الحرب يكاد ينقسم إلى ثلاث تصنيفات متميزة - ولا أقول عن عمد طبقات - دول الشمال الغنية المتقدمة، ودول الجنوب الفقيرة، ودول البترول الغنية.

١٢

والإحصائيات تكشف عن فروق جذرية بين تلك التصنيفات، تجعل نقط الالتقاء صعبة، وتجعل فكرة عمال العالم مجرد أسطورة تاريخية. إن متوسط دخل الفرد فى دول الشمال يزيد عن ٩ آلاف دولار فى السنة، بينما متوسط دخل الفرد فى دول الجنوب يزيد قليلا عن ٥٠٠ دولار فى السنة.

وإن معدل الوفيات عند الأطفال الرضع يصل إلى ١٧ حالة فى دول الشمال ويصل إلى ٩٠ حالة وفاة عند دول الجنوب، وإن متوسط عمر الفرد فى دول الشمال يصل إلى ثلاث وسبعين سنة، ويصل عند دول الجنوب إلى تسع وخمسين سنة، وإن ارتفاع متوسط التعليم فى دول الشمال يصل إلى ٩٩٪، ويصل إلى ٦٠٪ عند دول الجنوب. انظر الجدول رقم (١)[١].

١٣

والجدول رقم (٢)[٢] يكشف عن التفاوت الرهيب بين دول الجنوب الفقيرة ودول الجنوب الغنية، إن عنصر البترول قد تدخل فقسم العالم العربى إلى دول فائض ودول عجز، وأوجد بينهما من الهوة ما يغطى فى أحيان كثيرة على عوامل الالتقاء التقليدية، مثل الجوار واللغة والتاريخ.

١٤

وبسبب من المتغيرات الدولية أصبحت رؤية ما قبل الحرب رؤية تقليدية «كلاسيكية»، وهى فى الوقت نفسه رومانسية على وجه ما، بمعنى أنها قد نشأت فى جزيرة منعزلة، وصنفت التاريخ على حسب ملاحظتها للصراع على أرضها بين البورجوازية والعمال، ثم لم تكتف بذلك بل جعلت هذا التصنيف إطارا تريد أن تفرضه على كل شعوب العالم وتحيطه بمجموعة من الجمل العريضة عن جنة الأرض وانتصار البرولتاريا ومرحلة الشيوعية، والمدينة الفاضلة.

وبعد المتغيرات والإنجازات الكبيرة فى عالم المواصلات، وظهور الأقمار الصناعية، والتحدث عن الكواكب الأخرى، تحولت الأرض إلى كوكب واحد فى مقابل الكواكب

---

(١) انظر العالم المعاصر والصراعات الدولية ص ١٥٥.

(٢) مجلة النفط والتنمية ايلول ١٩٨٥ م.

الأخرى، وتحول تفكير الناس من جزر منعزلة تخطط للعالم من وراء البحار، إلى تفكير العالم الواحد، أو القرية الكبيرة كما يحلو للبعض أن يقول.

وجدت على الساحة الدولية ظواهر ما كانت لتوجد بمنطق ما قبل الحرب. أصبحت هناك دول تدفعها المصلحة المشتركة إلى وحدة على الرغم من تباينها فى اللغة والجنس والتاريخ، وأصبحت هناك دول ترتبط مع دول أخرى تفصل بينها البحار والمحيطات، وتعادى دولا تقع قريبة منها ومجاورة لها.

لقد أصبحت العلاقات بين دول العالم متشابكة، وأصبح ما يدور تحت السطح أكثر مما يدور فوقه، واتخذ الصراع وجهة أخرى ترفض الكثير من مسلمات ما قبل الحرب، وتطلب الأمر لغة جديدة وتحليلا جديدا.

١٥

وتفهمت أمريكا اللعبة جيدا، ومبكرا عقب انتهاء الحرب مباشرة، وادركت أن الاستعمار التقليدى لم يعد يكفى مع صحوة الشعوب، واستطاعت أن تصطنع لغة جديدة، واستعمارا جديدا، تحل فيه التبعية الاقتصادية محل التبعية السياسية.

١٦

وتكشف ملفات السويس التى نشرها الأستاذ محمد حسنين هيكل عن ذلك الدور الجديد لامريكا. فالوثيقة رقم/١٤ تتحدث عن ذلك الاجتماع الذى عقده الرئيس ترومان، فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ م، مع رؤساء البعثات الدبلوماسية الأمريكية فى الشرق الأوسط، لتدارس الأوضاع فى البلدان العربية عقب الحرب مباشرة.

تحدث فى ذلك الاجتماع الوزير المفوض «وادسوورث» بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن بقية زملائه، فأشار إلى الصحوة الجديدة فى العالم العربى والرغبة العارمة فى التخلص من الاستعمار الأوروبى، وأهمية الدور الذى يجب أن تلعبه أمريكا فى المنطقة، ثم قال:

«إن ذلك ياسيدى الرئيس هو ما نعتقد كممثلين لكم، أنه يمثل الصورة الأساسية، وتستطيع الولايات المتحدة أن تقوم فيها بدور قيادى، إن زعامتنا المعنوية معترف بها اليوم، وتريد الحكومات التى اعتمدنا لديها إلى أبعد حد أن تعرف ما إذا كنا سنطبق هذه الزعامة أم لا، وما إذا كنا سنواصل عملنا حتى الإنجاز بعد انتصارنا العظيم، أم أننا سنترك الميدان مثلما فعلنا فى نهاية الحرب الماضية مع الآخرين»[١].

(١) ملفات السويس ص ٦٣٣.

١٧

وكان الرئيس يدرك قبل وزيره المفوض ذلك الدور الجديد، كان يعقب على حديث وزيره، مرة بقوله «إنه يتفق تماما مع ذلك البيان»، وثانية بقوله «إننى أعرف ذلك».

١٨

وبدأت الفكرة تتحول إلى أمر واقع، والاقتراح يتحول إلى سياسة عملية، وكان البترول هو المجال الرئيسى لاختبار النوايا الأمريكية، وأخذت المذكرات المتبادلة بين الحكومة الأمريكية والحكومة البريطانية عقب الحرب مباشرة، تسفر بوضوح عن النوايا الأمريكية.

إن الوثيقة رقم/١٢ فى «ملفات السويس» عبارة عن نص مذكرة قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية فى ٣١ مايو سنة ١٩٤٥، إلى الحكومة البريطانية تفصح عن رغبة أمريكا فى «تحقيق زيادة نسبية فى معدل استغلال احتياطيات بترول نصف الكرة الشرقى (ولا سيما الشرق الأوسط) وخفض نسبى فى معدل الاستغلال فى نصف الكرة الغربى»، كما جاء فى نص المذكرة.

١٩

والوثيقة نفسها تطالب فى فقرة منها الحكومة البريطانية، بألا تضع العراقيل أمام الشركات الأمريكية فى مهمتها للبحث عن البترول، وتضرب المثل بشركة الجولف الأمريكية، التى احتاجت إلى خمس سنوات، من المفاوضات مع الإدارة البريطانية، حتى تستطيع أن تحصل على امتيازات فى حقول البترول الكويتية، ومع ذلك تضمنت هذه الامتيازات الكثير من الشروط التى أفقدتها فاعليتها.

إن شركة الجولف ليست هى المثال الوحيد، ولكن «فى الوسع إيراد أمثلة أخرى كثيرة» من الشركات الأمريكية تطالب المذكرة بتسهيل مهمتها.

٢٠

وانطلقت الشركات الأمريكية، تحت حماية الحكومة الأمريكية، فى مهمتها بلا تسويف، وتفصح الأرقام عن تغلغل الشركات الأمريكية الكبرى فى منطقة الشرق الأوسط ذلك التغلغل الذى بدأ ينمو باطراد وانتظام، حتى أصبح الآن يمثل القوة الرئيسية فى اقتصاديات المنطقة.

ففى العالم الآن نحو ثلاثين شركة نفط، معظمها أمريكية الجنسية، وتحتكر ٨٠٪ من اجمالى الإنتاج النفطى العالمى، و ٨٠٪ من اجمالى الطاقة التكريرية فى العالم، و ٥٠٪ من اجمالى عدد الناقلات النفطية فى العالم، كما كانت تتحكم حتى سنة ١٩٧٠ فى ٩٠٪ من اجمالى احتياطى النفط فى العالم.

وقد حققت هذه الشركات أرباحا هائلة، تستطيع أن تقلب الموازين الاقتصادية فى العالم «فاجمالى مبيعات عشر من هذه الشركات، يساوى إجمالى الناتج القومى لجميع دول القارة الافريقية، كما أن الأرباح السنوية لهذه الشركات نفسها، تساوى فقط اجمالى الناتج القومى لعشرين دولة افريقية»[1] ومبيعات شركة «اكسون» وهى المعروفة باسم ستاندرد أويك أوف نيو جرسى، حققت سنة ١٩٨٦ حوالى ٨٧ ألف مليون دولار، وبلغ اجمالى رصيدها المالى ثلاثين ألف مليون دولار، فى حين بلغ صافى أرباحها فى السنة نفسها خمسة آلاف مليون دولار. إن إجمالى مبيعات هذه الشركة فى السنة، يعادل أربعة أضعاف اجمالى الدخل السنوى الكلى للمملكة العربية السعودية، والتى هى أكبر دولة نفطية فى العالم. ويعادل خمسة أضعاف اجمالى الناتج القومى لدولة الإمارات العربية، والتى هى ثانى دولة نفطية فى الخليج العربى»[2].

ولم تكتف هذه الشركات العملاقة بالسيطرة الاقتصادية، بل طمحت أيضا إلى السيطرة السياسية، وكانت تتصرف وكأنها دولة داخل دولة، تؤثر على سياسة البلد وتتدخل فى تشكيل الوزارات، وأحيانا تقوم بعمليات انقلابية، لكى تجلب إلى السلطة من يحمى مصالحها، إن حقيقة الانقلابات المتتالية التى وقعت فى سوريا سنة ١٩٤٩. إنما كانت تخفى وراء مظهرها العسكرى صراعا بين شركة «البترول البريطانية العراقية» وشركة «أرامكو» الأمريكية، تحاول كل شركة أن تدفع إلى السلطة عميلها، الذى ينفذ سياستها، ويحمى مصالحها.

٢٢

إن تحليل الاتفاقيات الامتيازية، التى كانت تتم بين تلك الشركات العملاقة، وبين الحكومات الوطنية يكشف عن قوة تلك الشركات، التى كان يحميها الاستعمار وتساندها الأسطولات.

كانت تلك الامتيازات تفرض شروطا تعسفية، تجبر فيها الحكومات على التخلى عن

---

(١) العالم المعاصر والصراعات الدولية ص ٣٢. (٢) انظر المرجع السابق ص ٢٠٠.

مساحات واسعة من أراضيها تقوم فيها تلك الشركات بالتنقيب والإنتاج والنقل والتكرير والبيع، وخلال مدة استغلال طويلة قد تصل فى بعض الأحيان إلى ٧٥ سنة، وللشركة خلال تلك المدة حق التصرف المطلق فى الأراضى موضوع العقد، وبالطريقة التى تخدم مصالحها، ولها أيضا حق استيراد ما تحتاجه من أجهزة للتنقيب دون دفع رسوم، وتصدير البترول بالطريقة التى تريد، دون رفع رسوم، ودون التزام بتسليم ما تحصل عليه من العملات الصعبة إلى الحكومات الوطنية، وإذا حدث خلاف بين الشركات والحكومات، فإن المحاكم الوطنية لا تستطيع أن تبت فى ذلك الخلاف، ولكن يحل عن طريق التحكيم.

وفى بحث أصدرته منظمة الأوبك سنة ١٩٦٥، وتحت عنوان «من الامتيازات إلى العقود»، كشفت فيه عن الطبيعة الاستغلالية لهذه العقود، وانتهت إلى القول بأن: «النمط التقليدى لاتفاقيات الامتياز، يمنح صاحب الإمتياز سلطات تتجاوز فى مداها حدود المألوف، فتحل صاحب الامتياز محل السلطات الحكومية فى العديد من النواحى، وعمليا يسىء صاحب الامتياز استعمال ما يمنحه من سلطات واختصاص الأمر الذى يعود بالضرر على الدولة... كما تخلع هذه الاتفاقيات على صاحب الإمتياز وصفا ممتازا ينفرد به عن العاملين فى الصناعات الأخرى، ذلك أنه فى الكثير من الحالات لا يخضع لكافه قوانين البلاد، أضف إلى ذلك أنه يتمتع بامتيازات لا يتمتع بها سواه، فهو مثلا يقيد السلطة التشريعية بألا تغير أو تعدل فيما حصل عليه من حقوق»[1].

٢٣

ووجد العرب أنفسهم أمام متغيرات جديدة، تتطلب منهم صورا أخرى للكفاح، لم يعد هناك استعمار بالمعنى التقليدى، فقد تحررت معظم الدول سياسيا بعد الحرب. ولكنهم وجدوا أنفسهم أمام سيطرة من نوع جديد، وأمام استعمار يتخفى تحت أقنعه اقتصادية، فاتخذ كفاحهم ضد تلك السيطرة الجديدة، صورا غير تقليدية، لا تعتمد على تحريك الجيوش، ولا المظاهرات، ولا إثارة الحماسة وإلقاء الخطب، ولكنها تعتمد على طرق تتناسب وتلك المتغيرات الجديدة، ومرت تلك الطرق فى مراحل.

٢٤

وتميزت المرحلة الأولى منها بمحاولات من الحكومات العربية، للتخلص من الصور

---

(١) اقتصاديات النفط العربى ص ٣٩.

المختلفة لعقود الإمتياز التى تمت فى ظل السيطرة الاستعمارية.

واتخذت هذه المحاولات أشكالا مختلفة، بدأت من فكرة التدخل فى عمليات الشركات الاحتكارية، وفرض العنصر الوطنى، وإنشاء شركات أخرى منافسة، وانتهت بعقود جديدة تسمى عقود المشاركة.

إن عقود المشاركة تعنى بداية مرحلة جديدة يقوم فيها الجانب الوطنى بالمشاركة الفعلية، سواء مع الشركات التقليدية، أو مع شركات أخرى جديدة، تشكلت وبتشجيع من الجانب الوطنى لكى تخفف من حدة سيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى.

وبدت مشاركة الجانب الوطنى شاملة، سواء فى جانب الإدارة، أو عمليات الإنتاج والتكرير والنقل والتسويق، أو فى جانب اقتسام الربح من العملات الصعبة.

إن الاتفاقية التى تمت بين منظمة الأوبك وشركات البترول الكبرى، والتى وقعت فى تشرين الأول سنة ١٩٧٢م، تهدف إلى مبدأ المشاركة الفعلية للحكومات الوطنية بنسب متزايدة تدريجيا، تبدأ بنسبة ٢٥٪ سنة ١٩٧٢، وتظل تتزايد حتى تصل إلى نسبة ٥١٪ سنة ١٩٨٢[١].

وبذلك لم تعد الشركات الاحتكارية دولة داخل دولة، لها أرضها وقوانينها ومؤسساتها، بل أصبحت الحكومات الوطنية تتدخل فى شئون تلك الشركات وتحاول - ولو تدريجيا - أن تخضعها لمصلحة البلاد.

٢٥

ولكن هذه الخطوة لم ترض مطامح الوطنيين، حقا كانت هى خطوة فى الطريق، ولكنها لم تكن نهاية الطريق، فأخذ الوطنيون يتطلعون إلى خطوة أكبر، تتلخص فى سياسة التأميم، وهى سياسة تعنى فى نهاية الأمر أن تصبح هذه الشركات الاحتكارية خاضعة للأمة، وقد احتدت موجة التأميم فى السبعينيات، فى السعودية والكويت والإمارات والعراق وليبيا والجزائر، ولم يمض هذا العقد إلا وأصبحت الشركات الاحتكارية خاضعة تماما للدولة المنتجة، يقول الدكتور عبد المنعم السيد على «وبذلك اختتم التاريخ النفطى العربى باتجاه تحقيق شعار «نفط العرب للعرب» فى أهم المناطق العربية انتاجا للنفط، وهى منطقة الخليج العربى بما فيها العراق والسعودية. بالإضافة إلى الشمال الافريقى العربى ممثلا بليبيا والجزائر. أما الامتيازات القديمة وما فى حكمها

(١) اقتصاديات النفط العربى ص ٧٢.

فإن ما بقى منها هو أقل أهمية بكثير مما كان عليه قبل عقد من الزمن ولن يمر عقد السبعينيات حتى تكون صناعة النفط العربى مملوكة ومدارة إدارة كاملة من قبل أصحابها العرب، ذلك هو منطق التاريخ»[1].

٢٦

وبذلك تكونت **الشركات الوطنية**. وحلت محل الشركات الاحتكارية، ولم تكتف هذه الشركات الوطنية بالسيطرة على ناتج البترول، بل أخذت تدخل فى عمليات ما بعد الإنتاج، من تكرير ونقل وصناعة نفطية. فأنشأت الأساطيل الكبيرة، وأقامت الصناعات البتروكيماوية، ودربت الخبرة الوطنية، وأسست كوادر إدارية وفنية.

حقا لا تزال الشركات الاحتكارية تسيطر على معظم العمليات، التى تتم بعد إنتاج البترول، من نقل وتسويق وتصنيع، ولا يزال نصيب الشركات الوطنية فى تلك العمليات ضئيلا، ويتزايد بنسبة بطيئة للغاية، فقد بلغ عام ١٩٤٦ نحو ٣,١١٪، ولم يزد عام ١٩٧٥م عن ٣,٧٩٪[2].

ومع ذلك فالشركات الوطنية تتقدم بثبات، والشركات الاحتكارية تتراجع باطراد، والجدول رقم/٣ يبين انحسار عمليات الشركات الاحتكارية من خلال المقارنة بين العامين ١٩٦٣ و ١٩٧٢م، فقد بلغ انتاجها ٩٠,٢٪ عام ١٩٦٣م ، ثم أصبح ٧٤٪ عام ١٩٧٢م، وبلغت طاقة التكرير ٧٥,٦٪ ثم أصبحت ٥٠,٨٪. وبلغت قدرتها على النقل ٢٩,١٪ ثم أصبحت ٢٠٪. وبلغت مبيعاتها ٧٤,٣٪ ثم أصبحت ٥٨,٣٪.

٢٧

وكان أن تجمعت تلك الشركات الوطنية، فى منظمة واحدة، تعرف باسم الأوبك (O.P.E.C)، وهى الحروف الأولى من العنوان الكبير «منظمة الدول المصدرة للبترول».

وتهدف هذه المنظمة إلى الدفاع عن مصالح الشركات الوطنية والدول المصدرة للبترول، مقابل الشركات الاحتكارية والدول المستهلكة للبترول.

وقد حققت هذه المنظمة منذ انشائها سنة ١٩٦٠، خطوات ملموسة فى طريق أهدافها، من حيث زيادة نسبة الضريبة ونسبة الأتاوه، ونسبة الأسعار، وأيضا تقنين الانتاج وتحديد

---

(١) اقتصاديات النفط العربى ص ٨٠. (٢) المرجع السابق ص ٨١.

الزيادة السنوية بطريقة لا تؤثر على الأسعار، إن الجدول رقم/٤ يكشف عن نسبة الزيادة المئوية فى السعر، وفى الضريبة، وفى الأتاوة، خلال الفترة من ١٩٧٠م وحتى سنة١٩٧٤م. والجدول رقم/٥ يكشف عن الزيادة فى سعر البرميل خلال الفترة من ١٩٧٥ وحتى ١٩٨٣م، أما الجدول رقم/ ٦ يبين صادرات المنظمة من النفط الخام خلال السنتين ١٩٨١ و ١٩٨٢م، ويتضح فيه اتجاه المنظمة إلى تحديد كمية البترول، لأن اغراق السوق دون تنظيم يؤثر على أسعار البترول.

وتحولت المنظمة إلى قوة ضاغطة فى المجال العالمى، فهى تسيطر على «٦٠٪ من اجمالى الانتاج النفطى العالمى، و ٩٠٪ من إجمالى الصادرات النفطية إلى الدول الصناعية الرأسمالية. و ٩٥٪ من اجمالى النفط المتحرك فى التجارة الدولية. و ٧٥٪ من اجمالى الاحتياطى النفطى العالمى، وذلك سنة١٩٨٨»[1].

إن الجدول رقم/ ٧ يكشف عن مساهمة دول الأوبك، وأيضا دول الشرق الأوسط، فى نسبة إجمالى الاحتياطى النفطى العالمى سنة١٩٨٨، وان الجدول رقم/٨ يكشف عن انتاج دول الأوبك من النفط الخام، ونسبة ذلك الانتاج مقارنة للانتاج العالمى، من سنة١٩٧٣ وحتى سنة١٩٨٧. والجدولان معًا يكشفان عن قوة تأثير الأوبك فى السوق العالمى.

٢٨

ثم حدث تطور خطير، فقد استخدمت المنظمة ولأول مرة البترول كسلاح سياسى، فعقب حرب ١٩٧٣م قطعت البترول عن الدول الصناعية الكبرى الموالية لإسرائيل، وتوقفت الأجهزة التى كانت تقوم عليها الحضارة الغربية.

ويلخص إيان سيمور التطور الذى حدث فى السيطرة على البترول عقب حرب ١٩٧٣، فيقول:

«ويمكن القول أنه قد حدث تغير له أهمية دولية كبيرة جدًا، فقبل عدة سنين مضت، لم يكن للأقطار المنتجة فى الأوبك، أى خيار سوى السماح لنفطها بأن يستنزف بأية معدلات، تبدو أكثر ملاءمة بالنسبة للاقتصاد الصناعى الغربى. أما الآن فإنه على العالم الصناعى أن يتكيف مع الامدادات التى تقررها أقطار الأوبك... إن المصالح الوطنية

---

(١) العالم المعاصر والصراعات الدولية ص٢٠٢.

للمنتجين، الفردية والجماعية، لا يمكن بعد الآن أن يتم تجاهلها، بوصفها عاملا رئيسيا فى تحديد توازن العرض والطلب»[1].

وأدركت المنظمة قوتها، أنها تملك سلاحًا خطيرًا، لا تقوم الحضارة الغربية بدونه، وعن طريق هذا السلاح يمكن أن تفرض شروطها، وكان أن أعلنت سنة ١٩٧٤ قرارها برفع سعر النفط أربعة أمثاله. وواصل سعر البرميل عقب هذا القرار ارتفاعه، ليصل إلى ٣٦ دولار سنة ١٩٨١، بعد أن كان ثلاثة دولارات سنة ١٩٧٢، إن الجدول رقم/ ٩ يكشف عن تطور الأسعار المعلنة للنفط، فى بعض الأقطار العربية لعام ١٩٦١، وأيضا من عام ١٩٧٠، وحتى عام ١٩٧٧م.

٢٩

وتفهمت الدول الصناعية الدرس تماما وفى فترة مبكرة، وخشيت أن تتمادى الدول المنتجة للبترول فى اللعبة حتى نهايتها، سنة ١٩٥٦ نسفت أنابيب البترول فى سوريا، وسنة ١٩٧٣م توقف ضخ البترول إلى العالم الغربى، ان المستقبل يحمل علامات خطر، يجعل مصير الحضارة الأوروبية كلها فى أيد خارجية، قد تعبث، كيف تشاء، وقد تملى شروطها كيف تشاء.

ولم تضيع أمريكا وقتها. وتزعمت حركة ضد، واعلنت مبادئها ودعت الدول الكبرى إلى منظمة خاصة بهم، وتحد من سيطرة الأوبك، وكان أن أعلنت سنة ١٩٧٤ عن قيام «وكالة الطاقة الدولية» International Energy Agency وأعلن كيسنجر أن هذه الوكالة لن تدخل فى مفاوضات مع الأوبك، ما لم تتغير السياسة البترولية لصالح الدول المستهلكة.

ووضعت هذه الوكالة خطة مدروسة وعملية، تقوم على ترشيد الاستهلاك، والبحث عن مصادر أخرى للطاقة، وبناء مخزون ضخم داخل البلاد يكفيها عند الضرورة، ثم الاعتماد على مصادر البترول الأخرى فى بريطانيا وبحر الشمال.

وتحولت هذه الخطة إلى واقع عملى تكشف عنه الأرقام والاحصائيات، فقد انخفض عتماد الدول الكبرى على النفط من ٤٦٪ سنة ١٩٧٥، إلى ٣١٪ سنة ١٩٨٣، واستطاعت الولايات المتحدة تخزين ٦٠٠ مليون برميل من النفط، واستطاعت الدول الأخرى تخزين احتياطى من النفط يكفيها ١٢٠ يوما، وضاعفت بريطانيا من انتاج

---

(١) لأوبك أداة تغيير ص٣١٣.

نفطها من بحر الشمال بمعدل سنوى يبلغ ٦١٪، وبلغ انتاجها النفطى سنة ١٩٨٥ حوالى ٢,٥ مليون برميل يوميا، وأصبحت ثانى أكبر دولة منتجة للنفط فى العالم، بل أصبحت تنتج أكثر من المملكة العربية السعودية، وأغرق السوق بالنفط الخام، وقل الاعتماد على نفط الأوبك، وأصبح نصيب الأوبك من الانتاج النفطى فى العالم، لا يتجاوز ٢٥٪ سنة ١٩٨٤، بعد أن كان ٥٣٪ سنة ١٩٧٤[١].

٣٠

ولم تكن الدول الصناعية تهدف إلى السيطرة الاقتصادية، ولكنها كانت تهدف وبالدرجة الأولى إلى انتزاع القرار السياسى من دول الأوبك، والذى لوحت به عقب حرب ١٩٧٣م، ولم تمض سنوات على هذه الحرب حتى قلبت تلك الدول الموازين واغرقت السوق بالبترول، وجاء عام سنة ١٩٨٦ لينخفض سعر البرميل إلى أقل من عشر دولارات، بعد أن وصل إلى ٣٤ دولارا سنة ١٩٨٢، ومع انخفاض سعر برميل النفط، انخفض أيضا الانتاج اليومى للأوبك إلى ١٥ مليون برميل، بعد أن كان ٣١ مليونا سنة ١٩٨١. وأصبحت دول الأوبك التى تمتلك ٧٥٪ من اجمالى الاحتياطى النفطى العالمى، لاتنتج سوى ٣٣٪ من الانتاج العالمى، فى حين أن الدول النفطية الأخرى، التى لا تمتلك سوى ٢٥٪ من الاحتياطى العالمى، تنتج ٦٦٪ من الانتاج النفطى العالمى، وأثر كل ذلك فى عائدات الأوبك التى تراجعت إلى حوالى ١٣٠ ألف مليون دولار سنة ١٩٨٧م»[٢].

وانعكس ذلك على الأوضاع الاقتصادية فى العالم العربى، غنية وفقيرة، فقد هبط فائض الميزان التجارى السعودى بنحو ٦ مرات، وهبط الفائض للبلدان العربية البترولية بنحو ثلاث مرات بين عامى ٨١ و ١٩٨٣م، بينما زاد العجز فى ميزانية الحكومات العربية غير البترولية، بنحو ٧١٪ بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨٤م[٣].

٣١

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، الذى أصبحت فيه الدول المصدرة للبترول مغلولة اليد، وفقدت منظمة الأوبك سلاحها الذى كانت تلوح به فى المناسبات المختلفة، بل ان الدول الصناعية الكبرى، عملت جاهدة على أن ترتد الأموال العربية إليها، واتخذت لذلك

---

(١) انظر العالم المعاصر ص٢٠٤.
(٢) المرجع السابق ص٢٠٤.
(٣) الأهرام ٩/٥/١٩٨٦.

طرقا مختلفة يمكن أن نميز من بينها طريقين مختلفين وهما:

١ - استقطاب الأموال العربية على هيئة استثمارات وودائع فى البلدان المتقدمة.
٢ - اغراق البلاد العربية بالواردات الأجنبية.

٣٢

ان الجدول رقم/ ١٠ يكشف عن الطاقة الاستيعابية لكل من السعودية والكويت. ان كلا من هذين البلدين لا يستطيع أن يستوعب ما لديه من أموال، وتكون النتيجة فائضا ماليا، يوضحه الجدول خلال عامى ١٩٧٤ و ١٩٧٦م.

وما ينطبق على السعودية والكويت، ينطبق على غيرهما من البلدان العربية الأخرى المصدرة للبترول، وما ينطبق على هذين العامين ينطبق على غيرهما من الأعوام الأخرى، ويؤدى كل ذلك إلى تراكم فائض مالى كبير يوضحه الجدول رقم/ ١١ فى سبعة أقطار عربية منتجة للنفط وهى: العراق والجزائر والكويت وليبيا والسعودية وقطر والإمارات العربية.

وقد عملت الدول الكبرى على استيعاب هذا الفائض المالى، ان الجداول رقم/ ١٢، و ١٣ و ١٤ تكشف عن استثمارات فوائض الأموال لدول الأوبك، عند الدول الصناعية الكبرى مثل المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وقد بلغت هذه الاستثمارات ٥٦,٢ بليون (١٩٧٤)، و ٣٥,٧ بليون (١٩٧٥م)، و ٣٣,٢ بليون (١٩٧٦) (انظر الجدول رقم (١٢)وبلغت ٦٠ بليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٤ (الجدول رقم/١٣)، و ١٥٧,٧ بليون دولار فى منتصف عام ١٩٧٧م (الجدول رقم/ ١٤).

إن نحوا من ٢٣٦ مليار دولار من استثمارات الأوبك، خلال الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٩ م، كانت موزعة كالآتى:

١١٥ مليار دولار بنسبة ٤٨,٧٪ فى ودائع مصرفية.
١٧ مليار دولار بنعبة ٧,٢ ٪ فى سندات حكومية بريطانية وأمريكية.
٥٨ مليار دولار بنسبة ٢٤,٥٪ فى استثمارات مباشرة وغير مباشرة.
٨ مليار دولار بنسبة ٣,٤ ٪ فى أموال مودعة لدى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.
٣٨ مليار دولار بنسبة ١٦,٢٪ فى قروض إلى الأقطار النامية[١].

---

(١) انظر: مجلة النفط والتنمية، أيلول ١٩٨٥ م.

وقدر خبراء المال أن صافى أرباح الشركات الأمريكية من صناعة النفط العربى، قد بلغ ثلاثة بلايين دولار عام ١٩٧٥م، وأنه قد ارتفع إلى ٤,٣ بليون من الدولارات عام ١٩٨٠ م.

وقدروا أن دخل تلك الشركات من خدمات النقل مع الوطن العربى قد بلغ ١,٤ بليون من الدولارات عام ١٩٧٥. وقد ارتفع إلى بليونى دولار عام ١٩٨٠ م.

وقدروا أن تصدير البضائع والخدمات إلى الوطن العربى، قد بلغ ما قيمته ٥ بلايين من الدولارات عام ١٩٧٥ م، وقد ارتفع إلى عشرة بلايين دولار عام ١٩٨٠ م[١].

إن الجداول والإحصائيات والأرقام، التى تنشرها المؤسسات العربية، تثبت أن الجزء الذى استطاعت الأقطار العربية أن تنتزعه من أرباح بترولها، وبعد كفاح مستميت على الشركات الاحتكارية، والحكومات الإمبريالية، قد بدأ يعود إلى تلك الشركات والحكومات بصورة مقنعة، ولكنها فى النهاية تصب فى خزائنهم.

٣٣

أما الطريقة الأخرى لاجتذاب الأموال العربية، فهى تتمثل فى كم الواردات من البضائع والمواد الاستهلاكية إلى العالم العربى.

إن البترول هو السلعة الرئيسية التى تصدرها البلدان العربية، وهى مجرد مادة خام تقوم الشركات الاحتكارية باستخراجها وتصنيعها، ثم منح الدول العربية جزءا من صافى الأرباح مقابل الأرض التى يقومون بالتنقيب فيها.

وماعدا هذه السلعة فإن منتجات الدول العربية لا تكاد تذكر، إنها لا تقوم حتى بتوفير مادة غذائها، أو توفير الخدمات فى بلادها، وهى تعتمد فى هذا المجال على الخبرة الخارجية، فتستورد المواد الصناعية والغذائية، وأيضا الخبرة الإنسانية والتقنية.

ومن ثم لا يحدث توازن إذا استثنينا مادة البترول، بين الصادرات والواردات ويؤثر هذا على الميزان التجارى للبلدان العربية، سواء كان هذا التأثير مباشرا فى البلدان الفقيرة، أو مقنعا فى البلدان الغنية.

والجدول رقم/١٥ يبين لنا أن صادرات سبع دول من الدول العربية الغنية، لا تمثل شيئا يذكر إذا استثنينا مادة البترول، فهى لا تكاد تصل إلى ٣,٢ بليون دولار للدول السبع مجتمعة وخلال عام ١٩٧٧، بينما تصل الواردات لهذه الدول نفسها وفى الفترة

---

(١) شهود العصر ص ٢٦٣.

نفسها إلى ٤١,٢ بليون دولار، أما الفائض الذى تتمتع به هذه الدول فإنما أتى نتيجة لتصدير مادة البترول، والتى وصلت إلى ٩٣,٨ فى الفترة نفسها.

والجدولان رقم/١٦ ورقم/١٧ يؤكدان هذه الحقيقة نفسها، بالنسبة للعراق والجزائر (جدول/١٦) وبالنسبة للسعودية والكويت (جدول رقم/١٧) وخلال فترة زمنية أخرى، تمتد إلى أربع سنوات، من سنة ١٩٧٤ إلى سنة ١٩٧٧ م. إن صادرات هذه الدول إذا استثنينا مادة البترول لاتكاد تذكر، بل تصل إلى حد الصفر بالنسبة إلى السعودية، خلال العامين ١٩٧٤، ١٩٧٥ م، بينما تتزايد باطراد نسبة استيراد السلع للدول الأربع خلال تلك الفترة. إن السعودية استوردت من السلع عام ١٩٧٤م ما قيمته ٣,٨ بليون دولار، وقد وصلت هذه القيمة إلى ١٢,٥ بليون دولار عام ١٩٧٧ م. وإن الكويت استوردت من السلع عام ١٩٧٤ ما قيمته ١,٤ بليون دولار، وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٥ بليون دولار عام ١٩٧٧م. وإن العراق استورد سنة ١٩٧٤ من السلع ما قيمته ٣,٢ بليون دولار، وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٧,٤ بليون دولار عام ١٩٧٧، وأن الجزائر استوردت عام ١٩٧٤ من السلع ما قيمته ٣,٧ بليون دولار وقد ارتفعت هذه القيمة إلى ٥,٥ بليون دولار عام ١٩٧٧م.

وهكذا تتوارد الأرقام لتثبت اختلال الميزان التجارى، عند تلك الدول التى تبدو غنية فى مظهرها الخارجى، إنها تستورد ولاتكاد تصدر، أما فائض الأموال عندها فهو نتيجة لتوافر مادة البترول فى أرضها، واستغلال الشركات الاحتكارية لها، وهو فائض لا يأتى نتيجة عملية إنتاجية داخل المجتمع، ولا يأتى بجهود أبناء ذلك المجتمع، وإنما هو يأتى طفرة فيثير غرائز الاستهلاك، ويحرك لعاب الطامعين والمرابين.

ومن هنا فإن الدول العربية الأخرى غير المصدرة للنفط تحقق عجزا فى ميزانها التجارى، إن الجدول رقم/١٨ يبين إن واردات هذه الدول خلال عام ١٩٧٤، تزيد عن صادراتها. ولا توجد دولة واحدة من تلك الدول، قد حققت حتى مجرد تكافؤ نسبى بين الصادرات والواردات.

٣٤

وإذا كانت الدول العربية الغنية قد وقعت تحت قبضة الإستهلاك، نتيجة للفائض الكبير الذى حققته عائدات البترول فإن الدول الفقيرة قد وقعت تحت قبضة الدين، نتيجة للعجز الواضح فى ميزانها التجارى.

ويتبين من الجدول السابق أن بعض البلدان العربية الفقيرة، تبدو مشجعة فى

صادراتها إلى حد ما، إذا قيست بالبلدان الغنية التى لاتكاد تصدر شيئا، ولكن هذه البادرة لا تلعب دورا عمليا فى دفع عملية التنمية داخل المجتمع، إذ أنها سرعان ما تذوب تحت أعباء خدمة الديون الخارجية.

إن الجدول رقم/١٩ عن قروض بعض البلدان العربية للعام ١٩٧٤/١٩٧٥ م، وإن الجدول رقم/٢٠ عن أعباء الديون لبعض البلدان العربية خلال فترة زمنية، تمتد من ١٩٦٧م إلى ١٩٧٣م، إن الجدحلين معًا يكشفان عن المعاناة التى تلاقيها الدول الفقيرة، فالديون باهظة، وخدمة الديون تتزايد سنة بعد سنة، فى معظم الدول المقترضة.

وهذه المعاناة تبتلع كل بادرة مشجعة للازدهار الاقتصادى، مصر مثلا، كما هو واضح من الجدول/١٨، صدرت ٢٣٧٩ مليون دولار سنة ١٩٧٤، ولكن هذا الرقم الكبير نسبيا لا يلعب دورا عمليا فى انعاش الاقتصاد المصرى، إذا عرفنا أن خدمة الدين الخارجى، كما هو واضح من الجدول/٢٠، قد ابتلع ٣٤,٦٪ من صادرات مصر سنة ١٩٧٣، أى إن خدمة الدين فقط تزيد على ثلث صادرات مصر.

٣٥

إن الصورة فى نهاية الأمر تبدو مظلمة، تحرر العرب سياسيا، وحاولوا أن يكتسبوا مواقع اقتصادية، ولكن العدو التقليدى وهو على قدر كبير من المناورة والذكاء، استطاع أن يفرغ هذه الانتصارات، وإن يوقع العرب فى تبعية من نوع جديد، أغنياؤهم وقعوا تحت قبضة الاستهلاك، وفقراؤهم تحت وطأة الدين.